تحقيقُ السيرة بين القدماء والمحدَثِين

محمود شاكر نموذجًا

عبد الرحمن راشد الحقان

الكويت

تمهيد

أحمده الله، وأصلي على رسوله الكريم، وبعد. فقد قال الإمام مالك (ت:179هـ) – رحمه الله– لما سئل عن البسملة: "سلوا عن كل علم أهله، ونافع (ت:169هـ) إمام الناس في القراءة"[1].

وانطلاقًا من قاعدة : خذوا العلم من أهله، فقد تضافرت كلمة من ألّف في التحقيق وقواعده على أن من أهمّ ما يُعين على معرفة هذه الصنعة، مطالعة أعمال جهابذة المحققين، لاسيما ما خدموه من كتب في نفس الفن الذي يريد المحقق إخراج فيه.

وأسماء هؤلاء الكبار معروفة مشهورة، كآل شاكر وهارون وأحمد صقر وفؤاد سيد في مصر، والنفاخ وإحسان عباس وناصر الدين الأسد وأستاذنا محمد الدالي في الشام، ومحمد بهجة الأثري ومصطفى جواد وحاتم الضامن وأستاذنا بشار عواد في العراق، وحمد الجاسر في الجزيرة العربية، والميمني والمعصومي في بلاد الهند، والتازي والمنوني في بلاد المغرب، وغيرهم كثير جدًّا لا يسع المقام لذكرهم.

وباستعراض الكتب التي أخرجتها هذه الكوكبة نجد فيها تنوعًا معرفيًّا ثرًّا، وبما أن موضوع دورتنا حول تحقيق كتب التاريخ عمومًا والسيرة خصوصًا، فمن المفيد أن نستعرض بعض ما أخرجوه من كتب في هذين الفنين، وهو مع كثرته نافع ومفيد[2]، إلا أن من أنفعه ما أخرجه شيخ العربية محمود محمد شاكر– رحمه الله –، وكان أخرج:

1–كتاب **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، للزبير بن بكّار (ت:256هـ) [3].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد الجزري (ت :833هـ)، تحقيق: برجستراسر، تصوير دار الكتب العلمية، ط. الثالثة، 1982م: 2/ 333.

(2) من أنفع ما يطالع في ذلك كتاب السيرة النبوية لابن هشام (ت:213هـ)، وتحقيقه للأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، وطبعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، ثم أعادت طبعه أوقاف قطر بصفٍ جديد.

(3) طبع دار العروبة، مجلد واحد.

2-وكتاب **إمتاع الأسماع بما للرسول- صلى الله عليه وسلم- من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع،** للمَقْريزي(ت:845هـ) [1].

وسبب اهتمامي بالحديث عن منهجه في تحقيق هذين الكتابين: أن المادة العلمية لكل كتاب اقتضت بالشيخ أن يسلك في تحقيق كل منها منهجًا مخالفًا للآخر؛ من حيث الجملة، وسوف تتبينُ ذلك معي من خلال هذا العرض.

ومعروف أن للشيخ مع كل كتاب يخرجه قصة لا تخلو من الطرافة والندرة حينًا، ومن الغرابة حينًا آخر، يعرف ذلك من شُغف بنتاج الشيخ: تحقيقًا وتأليفًا، والحال أن مقدمات كتبه لا تقلّ أهمية عما يتضمنه النص المحقق من فوائد وعلم.

واستعراضي لصنيعه فيهما سيكون من خلال الوقوف على تعاطيه مع الخطوات التحقيقية المعهودة، والتي يقسّمها البعض إلى قسمين، فيسمي الأولى منها مراحل تحقيق النص، ويسمي الثانية منها مكملات التحقيق [2]، وهذه الخطوات مذكورة في كل كتب قواعد التحقيق؛ بعضها مفصل، وبعضها على سبيل الإجمال، وبعضها يذكر بالترتيب المتقدم، وبعضها يذكرها سردًا لا ترتيبًا، وسأتناولها على الترتيب التالي [3]:

1- اختيار النص، وجمع نسخه، وترتيبها، وتوثيق نسبة الكتاب لمؤلفه، وذكر ما على النسخة من قيود وتملكات وبلاغات، وإثبات ما على حواشيها من فوائد وطرر، والمقابلة بين النسخ، وإثبات ما يستحقّ من الفروق.

2- المقدمة والفهارس.

(1) طبع لجنة التأليف والنشر والترجمة، مجلد واحد.

(2) تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق الغرياني، ط.الثانية، 1996م، طبعة خاصة، ص:65 وما بعدها.

(3) أشير إلى أن بعض هذه الخطوات قد ينطبق على (الجمهرة) فقط دون (الإسماع)، وبالعكس كذلك، لما ذكرته من أن الشيخ لم يسر في تحقيقه لهما على نهج واحد؛ كما سنرى.

3- التوثيق والتخريج من حيث العموم، وسأتناول بعض ما تشتمل عليه هذه الخطوة بشيء من التفصيل بجعله عنوانًا مستقلًّا، كتخريج الآيات والأحاديث والأشعار، خشية تضخم الكلام عن هذه الخطوة، ولأهمية تخريج ما سأفرده؛ لتوقف جلّ صنيع المحققين عليه، وهم منه بين الغالي والجافي، وفي نهج الشيخ أسوة حسنة لمن أراد أن يجوّد.

4- التعليق والاستشكال.

5- الضبط.

6- تصويب الخطأ الواقع في النسخة، أو في مصادر التخريج.

7- ربط المخطوط ببعضه البعض.

8- الإشارة لمصادر النص، والتي يعبر عنها البعض بذكر مناجم النص.

9- ذكر من نقل عنه ممن أتى بعده من المؤلفين.

10- الآيات.

11-الأحاديث.

12-الأعلام.

13-الشعر.

14-المواضع.

15-الأنساب.

على أني في كلامي عن هذه الخطوات سأجتزئ من صنيع الشيخ بما يدل على المراد، دون الإشارة إلى ما ينبغي أن يصنع في هذه الخطوة؛ ليقيني بأن كثيرًا من المتحدثين في الندوة سيتولون بيان ذلك بالتفصيل نظريًّا حينًا [1]، وعمليًّا حينًا آخر، كما هو معهود في الجلسات العملية المصاحبة لمثل هذه الندوات عادة.

وينبغي العلم أن الشيخ ممن جاوز القنطرة في صنعة التحقيق، وربما أتى بأمور تقبل منه ولا تقبل من غيره، إلا أنه لا يتابع على ذلك، كتركه التعريف ببعض المصطلحات والأعلام والمواضع، وكتركه تخريج بعض النقول مع توفُّر مصادرها، وكل ذلك سأبيّنه في موضعه عند العرض بواسطة الشرائح المرئية (Power point).

وفي استعراضي لجهد الشيخ سأحيل القارئ – ممثلًا –على أحد الكتابين المذكورين بذكر رقم الصفحة، يتلوه رقم الهامش موضع المثال، بهذا الشكل (96/ 4)، فالرقم الأول للصفحة، والثاني هو رقم الهامش المعنيّ في هذه الصفحة، أما إن ذكر بين القوسين رقم واحد، فالمراد الإشارة إلى رقم الصفحة فقط، علمًا بأن الكتابين كل منهما جزء واحد لا ثاني له، وأنبّه إلى أني سأبدأ في كل خطوة بالحديث عن كتاب (الإمتاع)، ثم أثنّي بالحديث عن كتاب (الجمهرة)، لكون الأول خالصًا للسيرة، والثاني للنسب وهو من العلوم التي تخدم كتب السيرة، بل التاريخ عمومًا.

وأنبّه إلى أني لم أنقل شيئًا من نصوص الكتابين للاستشهاد؛ لأني إذا فعلت، فسيطول البحث جدًّا، لذلك اتبعت طريقة الإشارة إلى الصفحات وهوامشها، واستعضتُ عن ذلك – لزيادة الإيضاح – بالعرض بواسطة الشرائح.

وفعلي ما هو إلا شحذ لهمة طلبة العلم لمطالعة صنيع الشيخ وأمثاله فيما أخرجوه من كتب السيرة؛ ليكون تعلُّمنا لقواعد التحقيق نظريًّا وعمليًّا، وأكون قد جمعتُ لك بأسلوب الاستقراء المنهج المرضي في تحقيق كتب السيرة.

---

(1) أحيل القارئ إلى الكتب المشهورة في هذا الفن: ككتب عبد السلام هارون وفخر الدين قباوة وغيرهما ممن ذكرته في بحث لي بعنوان: عدة محقق التراث المالكي، وأحيله إلى بحث لي أيضًا عنوانه: ضوابط التعليق على النص وأهمية الكشافات للكتب المحققة، ذكرتُ فيه خطوات التحقيق وما يجب على المحقق أن يقوم به تجاه كل منها بكلام مختصر مقتضب مستفاد من مجموعة كتب في فنّ تحقيق التراث، وكلاهما من منشورات مؤسسة الفرقان، ضمن كتاب (تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله والفتاوى والنوازل).

والمرجو من هذا البحث أن يجيب على سؤال هو: كيف لمن يروم تحقيق كتب السيرة أن يتدرّب على ذلك عمليًّا على يد كبار العلماء؟ أو إذا كنتُ ممن أخذ حظه في قراءة كتب تحقيق التراث، وحصل لي إلمام بخطواته على تفصيلها، أساسية ومكملة، فكيف لي أن آخذ حظّي من تعلُّمه عمليًّا ؟

وسوف ترى الجواب في ثنايا هذا البحث، ومن خلال إدمانك لمطالعة تحقيقات الشيخ وأمثاله من دهاقنة هذه الصنعة، كحسام المقدسي في تحقيقه (للسيرة النبوية) للذهبي (ت: 748هـ)، وكذلك بشار عواد في تحقيقه لنفس الكتاب، وشوقي ضيف في تحقيقه (للدرر) لابن عبد البر (ت:463هـ)، وصالح الشامي في تحقيقه (للمواهب اللدنية) للقَسطلاني (ت:923هـ)، وإبراهيم الأبياري ومن معه في تحقيق (سيرة ابن هشام) (1).

وأحبُّ أن أختتم هذا التمهيد- قبل البدء في الاستعراض- بفقرة جميلة ختم بها الشيخ مقدمة تحقيقه (للجمهرة)، وسبب سوقي لها ما تضمنته من مشاعر هذا الرجل تجاه التراث وإحيائه، وكيف أنه يرى ذلك من صميم عقيدته وغيرته على دينه، وليس هو ممن يتعاطى صنعة التحقيق من باب أنها مجرد مصدر للرزق أو باب للشهرة، ثم كيف هو يستثير غيرة شباب الأمة على ما ورّثه لها الآباء من تراث تليد؟ وينبّههم إلى أنه لمن العقوق أن يضربوا صفحًا عن هذا التراث تكاسلا وزهدا وإيثارا للدَّعَة، وإصغاء لما تبهرهم به حضارة الغرب من دعاوى، منها طرح تراث أمتهم بحجة تخلُّفه عن ركب الحضارة :

"هذه قصة كتاب جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكّار، سُقتها على خير وجه استطعتُ أن أبلغه بما تيسر لي من المراجع....... فأرجو أن أكون قد بعثتُ لقارئ الكتاب من تحت الثرى كتابًا جليلًا، وتاريخًا حافلًا، عسى أن يعرف أي تراث ورِث، وأي أمة هو من أبنائها، ثم لا يكون جزاء ذلك المجد إلا إهمال التراث كله بعلمائه وعلومه، وأفكاره وهِممه، وكتبه وخزائنه، وآثاره وعمارته، ثم ادّعاء نسب إلى آباء هلكوا تحت مواطئ الإسلام والعرب إلى غير رجعة".

(1) يذكر أغلب من تكلموا عن قواعد التحقيق منهم الشيخ بشار عواد أن التحقيق صنعة لا تتعلم نظريًّا، بل لا بد فيها من معلِّم ومدرِّب يذهب إلى الطالب ويأخذ عنه الصنعة عمليًّا. وأقول: إذا لم يتوفر لك ذلك، فلا أقل من أن تتتلمذ على كتبهم، وتطيل النظر فيها، وتدقّق فيما يصنعونه بخصوص كل مرحلة من مراحل التحقيق المعروفة.

(1)

اختيار النص، وجمع نسخه، وترتيبها، وتوثيق نسب الكتاب لمؤلفه، وذكر ما على النسخة من قيود وتملكات وبلاغات، وإثبات ما على حواشيها من فوائد وطرر، والمقابلة بين النسخ، وإثبات ما يستحقّ من الفروق.

بالنسبة لكتاب (الإمتاع) فإن الشيخ لم يقدّم له، لخلافٍ حصل بينه وبين دار النشر [1]، وبذلك نكون قد حرمنا خيرًا كثيرًا، وفاتنا علمٌ جمٌّ، ومهما يكن من شيء فهذا أمر ليس لمحقق بعد الشيخ أن يقتدي به فيه، ولم نعدم قيام الشيخ بمقابلة النسخ وإثبات الفروق المهمة.

من ذلك ما ذكره (4/ 1و2و3)، حيث أثبت في المتن غير ما هو في الأصل، ولم يبين لنا أهو من نسخة أخرى؟ أم هو تصويب منه هو؟[2]. وفي(5/ 2) اعتمد ما في هامش النسخة لكونه صوابًا، وترك ما في الصلب، وأشار له.

أما في كتاب (الجمهرة) فالأمر على خلاف ذلك؛ لأنه قدم له بمقدمة لا مزيد عليها، وأطال فيها النفس، فأفاد وأجاد، فذكر أهمية الكتاب (5)، وما يميّـزه عن غيره من كتب الفنّ، وما الذي أربى فيه عليها (6) و(7)، وفي (19وما بعدها و46-47) نجده يصف النسخ بما لا مزيد عليه، وهو وصف دقيق لا يغادر سندًا ولا تقييدًا، ولا بلاغًا ولا تحبيسًا أو تملُّـكًا إلا ذكره، مع ترجمة لكل علم يرد اسمه ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ومعلوم أن هوامش المخطوطات فيها من المعلومات التاريخية ما لا نجده في أمّات مصادر التاريخ المطولة.

وفي (32) ذكر لنا الاعتبارات التي حَدَتْ به لجعل النسخة التي اختارها أصلًا، ومنها أنها نسخة وثيقة مقروءة، جيد الإسناد، حسنة الخط دقيقته، قليلة الخطأ في الضبط والرواية.

---

(1) شيخ العربية وحامل لوائها، أبو فهر محمود محمد شاكر بين الدرس الأدبي والتحقيق، محمود إبراهيم الرضواني، الخانجي، ص 376.

(2) عدّد أيمن فؤاد سيد نسخ كتاب الإمتاع المتوفرة (المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات، ط. الأولى، 2013، ص 57- 58)، ولا أدري على أيها اعتمد الشيخ في إخراج الكتاب فجعله أصلًا، ولا الذي قابل عليه.

وفي (46) ذكر تاريخ نسخها وتحبيسها، وفي (47) أشار إلى تملُّـك الحافظ المُنذري (ت:656هـ) لهذه النسخة، وذلك مما يعلي من شأنها، ويقدمها على غيرها من النسخ؛ لأن تملّـك أمثاله مظِنّة لأن تكون هذه النسخة عالية الكعب في الضبط والإتقان.

ولم ينسه انشغاله بخدمة النص المحقَق أن يذكر لنا بداية كل نسخة ونهايتها (69/ 1)، وما في بعضها من زيادات على الأصل (74/ 3) و(80/ 4)، وما فيها من سقط (79/ 1)، أو بياضات، واقتراح ما يناسب لتسويده (94/ 1)، وربما أشار إلى فرق هو من قبيل القراءة الأخرى المحتملة (75/ 2) و(77/ 1و3) و(78/ 4) دون ترجيح لأحداهما.

أو ما في هوامشها من فوائد وملح تنير للقارئ النص، وتعينه على فهمه، وربما كانت هذه الهوامش فروق نسخ أثبتها الكاتب أو القارئ بعد المقابلة (70/ 4)، و(79/ 4)، وفي (92/ 1) يرجح- في الهامش- ما في النسخة الفرعية على ما في النسخة الأمّ، إلا أنه احتفظ به في المتن لوضوحه وكونه مضبوطًا فيها، وربما عكس(78/ 5) فاستبدل ما في النسخة الأخرى بما في الأمّ؛ لأنه الصواب، وما في الأم خطأ، وفي ص (100) و(106) أثبت سماعات وروايات وجدها في نسخته الأم.

(2)

المقدمة والفهارس

تقدّم معنا أن الشيخ لم يكتب مقدمة (للإمتاع)، بيد أنه صنع له فهارس جيدة، كفهرس الأعلام (553) ذكر فيه مع الأعلام القبائل، وإفرادها أنفع، ومما يحمد له أنه يذكر بإزاء العلم كنيته إن وردت في متن الكتاب، وما اشتهر به كلقبه وقرابته مثلًا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو من مشاهير الصحابة أو أمهات المؤمنين، كما فعل مع الحارث بن ضرار- سيد بني المصطلِق- أبي جويرية بنت الحارث أم المؤمنين، رضي الله عن الجميع (565).

وصنع فهرسًا للأماكن، والأيام والغزوات، والكتب، وصنع مستدركًا، ثم فهرسًا للموضوعات.

أما (الجمهرة) فسلك فيها منهجا معاكسا؛ حيث قدم لها بمقدمة وافية شافية ولم يصنع لها فهرسا غير فهرس الموضوعات، وهذه المقدمة احتوت ما قدمتُه في الخطوة الأولى من الحديث عن النسخ، وما يتعلق بها، وعن أهمية الكتاب (4) و(5) و(7)، ومنهج المؤلف(5)، والمقارنة بينه وبين غيره من كتب الفن السابقة واللاحقة (6) و(8)، ومن الممتع أنه صنع للكتاب ولمؤلفه قصة شائقة من مولده إلى تأليفه إلى تنقله وما تقلّده من مناصب، ثم تتبع الكتاب زمنيًّا حتى وصل إلينا من خلال النسخة التي أخرج الكتاب عنها.

وفي ترجمته للمؤلف أسهب إسهابًا محمودًا؛ لكونه لم يسبق إلى ترجمة المؤلف من قبل غيره من المعاصرين، فذكر شيوخه وتلاميذه ورواته ومؤلفاته، وأحسن أيما إحسان إذ لم يكتف بما كتب، بل جلب لنا كل ما في المصادر عن ترجمة الرجل (55 وما بعدها)، ولم يصنع فهرسًا للشعر مع كثرته في الكتاب، وشدة الحاجة إلى فهرسته، لاسيما وأن في الكتاب شعرا لا يوجد في غيره من المصادر، كما ذكر الشيخ في المقدمة.

(3)

التوثيق والتخريج

حرص الشيخ على تخريج وتوثيق نصوص (الإمتاع)، سواء منها ما نص المقريـزي عـلى مصـدره أم لا [(1)]، فنجده في (3/ 2) يخرج من (طبقات) ابن سعد (ت: 230هـ)، ويذكر أن اللفظـة فيـه بصـيغة المفـرد، وهي في المتن بصيغة الجمع[الملاحم] -وهذا نـوع مـن مقابلـة الـنص بمصـادره-، وفي(6/ 1) و(6/ 2) يخرج من ابن سعد وابن هشام، ويذكر الخلاف بين ما فيهما وبين نصه المحقق في ضبط اسـم علمـين، وفي (7/ 2) ذكر أن اللفظة محل التعليق (يُؤْنِس) قراءتها في ابن سعد أجود إذ هي (لِيُؤنس)، وهو الموافق لما في ابن هشام.

وكذلك فعل في (8/ 2) فبعد أن أثبت اللفظـة كـما هـي في المخطـوط رجـح أن يكـون صـوابها مـا في (سيرة) ابن هشام. ومثله فعل في (9/ 1)، وفي (11/ 1)، أما في(13/ 2) فطرح ما في الأصل اتِّكـاء عـلى ما في الطبري (ت: 310هـ)؛ لأنه الصواب كما يظهر من صنيعه.

وفي(16/ 1)، و(16/ 3)، و(16/ 4) نجده يخرج من عدة مصادر ويتعامل معها وكأنها نسـخ أخـرى لكتابه، فيثبت ما فيها من فروق، وينص إن توافَق المخطوط مع المصدر، وكـان مـا فـيهما عـلى الصـواب، ويذكر الخلاف بين المصادر في أنفسها مرة، وبينها وبين المقريزي مرة أخـرى، وكـذلك فعـل في (21/ 1) و(21/ 2) إذ جعل ما في ابن هشام بمثابة القراءة الأخرى للفظتين التي همّش عليها.

وفي (19/ 4) يخرِّج من ابن هشام، وينقل منه في الهامش زيادة مهمة جدًّا، إذ عبـارة الأصـل: [جاريـة لبني عَدِيّ]، وما في ابن هشام: [جارية بني مُؤمَّل، حيٌّ من عـدي]، ولا شـك أن الإضـافة التـي جلبهـا بمعرض تخريجه فيها زيادة فائدة أنار بها نصه؛ إذ زادنا بيانًا بموالي هذه الجارية المذكورة، ومثله تقريبًا فعـل في (20/ 2).

وفي نفس الصفحة (19/ 5) ينقل من ابن هشام عبارة لأبي بكر الصـديق – رضي الله عنـه- وردت في المخطوط، إلا أن عبارة ابن هشام أعون على فهم المراد منها، وفي (20/ 3) ذكـر المقريـزي أول مـن جهـر بالقرآن، وعدّ خمسة من الصحابة السابقين – رضي الله عنهم – والخبر في ابن هشام أيضـا مـع خـلاف في الخامس منهم، فعلق الشيخ في الهامش أن الصواب ما في ابن هشام، وهو موافق لما في الطبري، ولم يفته أن يفيدنا أن الخبر في الطبري فيه بعض الخطأ، ولعله لم يفصل فيه؛ لأنه ليس مما هو بصدده.

---

(1) هذا أمر رأيت من المفيد إفراد الحديث عنه؛ وذلك لأن التخريج قد يكون من مصدر المؤلف، وقد يكون من غيره؛ لكون الخبر مما توارد على نقله الكثير، فيوثّقه الشيخ لغرض؛ كأن يضيف ما يعين على الفهم، أو يصحح خطأ، أو يرجح قراءة.

وفي (الجمهرة) فعل الشيء نفسه، إلا أن كون الكتاب أصلًا في بابه، ومتقدمًا على جميع المصنِّفين في نفس الفنّ [1]، فإنه يذكر نقلهم عنه- وبطبيعة الحال يبعد أن يعدها نسخًا يعرض عليها نصه - كالبكري (ت:487هـ) في (معجمه)؛ كما في(68/ 3)، و(74/ 4)، والخطيب (ت: 463هـ) في (تاريخه)؛ كما في (76/ 2) أحال عليه لترجمة العلم الذي ذكره الزبير، وفي (99/ 2) كذلك.

ووثق أيضًا بعض النصوص من ابن عساكر (ت: 571هـ) في (تاريخه)، وذلك في(82/ 2)، بل إنه زاد منه لفظتين في صلب كتابه بين معقوفتين، ونقل منه ما يعين على قراءة الرجز المذكور؛ إذ ضبطه ابن عساكر بالعبارة، كل ذلك في (82/ 3)، أما في(90/ 2) فإنه عرف بموضع من ابن عساكر، وهو[مَعان] واستطرد موردًا ما في كتب البلدانيين- كالبكري (ت:487هـ) وياقوت (ت:626هـ) - من اختلاف في ضبط هذا الموضع، أهو بفتح العين أم بضمها؟ وهو في أحد النسخ بالضم، وفي الأصل بالفتح.

كما أنه خرج بعض الأشعار من دواوين شعرائها؛ كالنابغة الجعدي (ت:50هـ)، ونبَّه إلى ما في الأبيات من اختلاف في ألفاظها، بين (الجمهرة) وبين ما في طبعة الديوان (87/ 2).

(1) ما خلا عمه مصعب بن الزبير (ت:236هـ)، في كتابه (نسب قريش)، وقد خرَّج منه الشيخ في (70/ 4)، و(82/ 4)، و(85/ 1)، و(85/ 3)، و(90/ 1)، و(99/ 1)، وفي كل هذه المواضع يتعامل مع كتاب (مصعب) على أنه أصل لكتاب الزبير، فيثبت الخلاف في العبارة بينهما، ويصحِّح كتاب الزبير من كتاب مصعب، وربما قارن بين العبارتين، أيّهما أخصر من الأخرى.

(4)

التعليق والاستشكال

هذه الخطوة من أهم خطوات التحقيق، وإنْ أردنا أن نختزل العملية التحقيقية فيها لم نبعد النجعة، وستراني بعد أفصل الحديث عن كثير من عمل المحقق التي تندرج أصلًا تحت هذه الخطوة، وما إفرادي لها إلا كما أسلفتُ لأهميتها، ولكثرة دورانها في التحقيق.

وهنا سأذكر طرفًا من هذه التعاليق يغلب عليها أنها استشكالات من الشيخ، وللأمانة أقول: إن من أهم ما يقوم به المحقِّق هو استشكال المشكل، وللأسف فإنّ هذه الخطوة على أهميتها يتجاهلها كثير من المحققين؛ لأنها تتطلب علمًا واسعًا، وفهمًا دقيقًا من المحقِّق لما يقرأ، فإذا ما استعصت عليه عبارة أو لفظة نبه على أنه لم يفهمها [1].

ففي (الإمتاع) ذكر في (2/ 1) أنه وجد رسم الكلمة على ما أثبته، ولم يجد لها وجهًا تفهم عليه بهذا السياق، ويميل إلى أنه ربما سقط من الكلام بعضُ ما يتم به معناه.

وفي(13/ 1) أشار إلى أن في المتن عبارة يجهلها وهي: (حجة الغدر)، ولم يدر ماهي، وأنه بحث عنها فلم يظفر بشيء، وكذلك في(20/ 1) حيث قال: هكذا هي بالأصل، ولا ندري ما هو، وفي (74/ 7) أثبت لفظة من المخطوط بين معقوفتين لشكه فيها، ولعدم فهمه لمعناها، وقال: هكذا بالأصل، ووضعناه بين قوسين؛ لأنا لم نعرف صوابه.

وفي(17/ 3)، و(23/ 5)، و(27/ 1)، و(28/ 3) زاد في النص لحاجة استقامة الكلام أو فهمه، وينبِّه إن كانت الزيادة من مصدر أم من عنده، ويجعل ما زاده بين معقوفتين.

وفي(20/ 3)، و(23/ 4) يصوّب العبارة من ابن هشام، وربما صوب بلا مصدر، انظر مثلًا (43/ 7)، وفي (29/ 2) ويسوِّد بياضًا في النص بما يناسب السياق، وفي (221/ 5) عقب على خبر بقوله: هذا خبر ناقص مضطرب، ولم أعرف أصله ولا كيف سياقه.

---

(1) هذا الأمر لا يفعله إلا كبار المحققين الذين يخدمون التراث من منطلق عقدي احتسابي، فهم يرون عملهم جزءًا من خدمة دينهم، وتحقيقًا لوعد الله بحفظ وحيه، ولا شكّ أن حفظ العلوم التي تخدمه ما هي إلا من حفظه، وهم كُثر، أذكر منهم -غير الشيخ شاكر- الشيخَ الديب في تحقيقه لكتاب (نهاية المطلب)، فلا يكاد يخلو جزء من أجزاء الكتاب التسعة عشر من صور لورقات من المخطوط تخص هذا الجزء، وضعها الشيخ؛ لأنه لم يتمكن من قراءة لفظة أو عبارة، ويطلب من القارئ معاونته في ذلك علَّه أن يثبتها في طبعة الكتاب الثانية .

وفي(الجمهرة) ذكر(8/ 4) أنه لم يعرف خبر أُم أُناس، ولعلها من فَزارة، وفي (13/ 5) لم يعرف جُرْم كنانة، وفي (14/ 1) لم يعرف جُرم خِداش، وفي (16/ 1) لم يعرف ابن مالك المعنيَّ بالأبيات (1).

وفي(64/ 2) يذكر أنه في شك من ضبط لفظة في بيت شعر، وضبطها ضبط قلم، ويرجح أن ضبط صوابها ما أثبته في الهامش، وكذلك في (67/ 1) و(67/ 1)، أما في (64/ 2) فنبّه على أنه لا يدري معنى لفظة واردة في البيت.

وفي(74/ 2) صوَّب ما في (معجم) البكري من ضبط موضع، ومن جميل تعاليقه التي تدل على عدم تزيُّده واقتضابه للكلام حيث ناسب المقام ذلك قوله في(76/ 2): (تاريخ بغداد)، وفيه ترجمته. ولو كان من المحققين الذي يظنون أن من الإحسان تضخيم الهواش لساق لنا ترجمة العلم كاملة من (تاريخ بغداد)، وربما أضاف له غيره ليكثر مصادره ومراجعه بغير طائل.

وفي (80/ 1) ذكر فروق القراءة بين النسخ في لفظة وخطّأ وصوّب، وقال عن الخطإ: ولكنه خطأ لا شك فيه، وصوابه من كوبرلي والتاريخ [يريد تاريخ الخطيب]، وأشار في (82/ 5) إلى وقوع نقص في الكتاب، وأخذ ذلك من كلام المصنف:"وكتبتُه في كتاب النسب الثامن"، فعلق عليه الشيخ بقوله: يعني في جزء مما سلف من تقسيم كتابه هذا، مما لم يصلنا بعد.

وقبل أن أنهي الحديث عن هذه الخطوة أشير إلى أن الشيخ في (86/ 2) شرح ألفاظًا غريبة وردت في خطبة لأحدهم، وهي[العفلاء] و[الوطباء] وهما من عيوب النساء، يذكران مع غيرهما في باب النكاح. ومن هنا ندرك أهمية أن يتضلّع المحقق بثقافة عامة ينبغي أن تكون في كل محقق، وأخرى خاصة تتعلق بمادة الكتاب الذي هو بصدد تحقيقه.

(1) انظر أخي إلى كلامه – مع جلالة قدره– واعترافه بأنه لم يعرف المقصود بهذه الألفاظ، ما أحوج كثير من المحققين والمفتين– في زماننا هذا– إلى أدب العلماء هذا وتواضعهم، وهو لعمري مما يرفع قدرهم وشأنهم، ولا ينغصه ويحط منه. وقديمًا قيل: من أخطا لا أدري أصيبت مقاتله. ونستفيد أيضًا أن من المهم جدًّا أن يستشكل المحقق المشكل، ولا يتركه غفلًا موهمًا القارئ أنه يعرفه، وليعلم أنه باستشكاله هذا يبعث همة القارئ المهتم إلى زيادة البحث والتفتيش، فلربما اهتدى إلى ما لم يهتد إليه المحقق، وإنْ تعجب فعجب تجاسُر بعضهم وتهميشه على موضع الاستشكال، وشرحه على غير لاحب، فأبعد النجعة، وأضر من حيث ظن أنه قد نفع.

وفي نفس السطر وردت لفظة [عُهْدَة] وأهملها الشيخ، وما أحراها كأختيها - العفلاء والوطباء - بالشرح؛ لأنها لفظة يجهلها بعض من يدرس الفقه، فضلًا عن غيرهم، وهي من ألفاظ أحكام بيع الرقيق، وتسمى بعهدة الرقيق، وليس هذا موضع شرحها[1].

(1) ينظر: (الصاوي على الشرح الصغير4/ 182. البابي الحلبي). وأنبه هنا إلى أن الدعاوى إلى طرح أبواب الرقيق من كتب الفقه، والمطالبة بإسقاطها من كتب الدرس الفقهي أمر في غاية الخطورة، ولا يُحمد غبُّه، فدراسة هذه الأبواب لا تخلو من فائدة، وهي إما معرفة هذه المصطلحات؛ لأنها تمر بنا في كتب التراث: فقهية كانت الكتب أم غير فقهية، لذا كان من الضروري معرفتها، كما أنها تفيد في تنمية الملكة الفقهية، والدربة على تخريج الفروع، وإلحاقها بأصولها، وجمع النظائر، وتفريق المشتبهات.

(5)

الضبط

بلغ الشيخ الغاية التي لا مزيد عليها في ضبط كل لفظ مشكل في الكتابين معًا، ففي (الإمتاع) نجده في(21/ 1)، و(21/ 2) ضبط [شُيُوم ودَبْرا]، وهما لفظتان حبشيتان، وشرحهما، وذكر أوجه القراءة الجائزة فيهما، واعتمد على ابن هشام في بعض ذلك، وفي(46/ 3)، و(51/ 3)، و(78/ 2)، و(203/ 5)، و(211/ 1)، يضبط الألفاظ في الهوامش ضبط عبارة، وفي (96/ 4) ضبط الفعل بالمثال على عادة أصحاب المعاجم.

وفي (55) و(87) و(89) و(93) و(127) ضبط الألفاظ الغريبة ضبط قلم، وهي ألفاظ وردت في عمود نسب أحد الصحابة - رضي الله عنهم- ولا سبيل إلى قراءتها على الوجه إلا بالرجوع إلى المعاجم، مثل [رِئاب – يَعْمُر – صَبِرة – غَنْم – دُودان- وغيرها......] .

والحق أن هذا الضبط من أوجب ما يجب على المحقق القيام به، وإذا تابعنا من ميز بين خطوات التحقيق فجعل بعضها أساسيًّا والآخر فرعيًّا، فلا شك أن ضبط المشكل وما تتعدد احتمال قراءته من الأمور الأساسية.

والشيخ كما أسلفتُ بلغ المدى في ذلك في كل ما أخرج، فما عرف وجه ضبطه ضبطه به، وما لم يعرف نصّ على ذلك، وكأنّ الشاعر عناه بالأبيات التي نقلها القاضي عياض (ت:544هـ) في كتابه (الإلماع):

(قال محمد بن عبد الملك الزيات[1] [ت:233هـ]، في صفة دفتر فيما ذكره لنا بعض شيوخنا:[الكامل]

وأرى وشومًا في كتابك لم تدع ... شــكًّا لمرتــابٍ ولا لمفـــكر

(1) وزير عباسي، كان من الكتاب والأدباء (وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، تصوير:5/ 94، والأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط. الرابعة عشرة، 1999 م: 6/ 248).

نَقْطٌ وأشكالٌ تلوح كأنها ... نُدب الخدش[1] تلوح بين الأسطر)[2]

ولو لم يفعل المحقِّـقُ إلا الضبط واستشكال المشكل لكفاه، أما أن يستفرغ وقته وورقه في أمور أخرى -لا أقلل من قيمتها- على حساب الضبط والاستشكال، فهذا مما يعاب عليه.

وما فعله في (الجمهرة) ليس دون ما فعله في (الإمتاع)، لا سيما والكتاب حافل بالشعر، فضبط كل ما يحتاج للضبط في الأصل بالقلم، ولن تحتاج مني لأمثلة لأن صفحات الكتاب كلها شاهدة بذلك، كذلك ضبط بعضها في الهوامش ضبط عبارة؛ كما (5/ 4)، و(7/ 1)، و(46/ 6)، و(50/ 5)، و(52/ 2) و(63/ 1)، و(63/ 3).

ومن الحسن ما فعله في (46/ 6) حيث خالف ضبط ما في الأصل؛ لأنه خطأ، وأثبت الخطأ في الهامش، وفي(50/ 5) اختار أحد ضبطي اللفظة في الأصل وهامشه، وفي (63/ 2) خالف ضبط الأصل اجتهادًا منه، ولعل ما ضبطه هو الأولى، كما أنه لا يتابع الأصل فيما ضبط، بل يرجع للمصادر ليتأكد (82/ 3) [3]، فإن لم يجد ولم يطمئنّ لضبط الأصل، قال: أنا في شك منها (67/ 1)، أو يثبت أنه لم يجدها في المراجع أو وجدها محرفة كما في (77/ 3).

(1) كذا في المطبوعة، والصواب: الخدوش. كما في الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي (1/ 279)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ-1983م. والمحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامَهُرْمُزِي، تحقيق محمد عجاج الخطيب (ص539)، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة، 1404هـ.

(2) الإلماع، ص:157 – 158.

(3) ومما تجدر الإشارة إليه، ضبطه لفظة في البيت من ابن عساكر، حيث ضبطها الأخير ضبط عبارة.

(6)

تصحيح الخطأ

لابد للمحقِّق من تصويب الأخطاء، والأولى أن يثبت الخطأ في الهامش، ويحافظ على ما في المتن، إلا إن كان خطأ في آية أو في حديث، وبتتبع منهج الشيخ نجده يصحح الخطأ الوارد في صلب الكتاب، بل ربما صحح الخطأ في المصدر الذي رجع عليه.

ففي(2/ 1) من كتاب (الإمتاع): رسم كلمة كما قرأها، وذكر أنه لم يجد لها وجهًا، وعلَّل بأنه ربما ثمة سقط في الكلام، وكذلك فعل في (8/ 2)، واقترح ما لعلّه أن يكون صوابًا.

وفي(5/ 2) صحّح كلمة رُسمت في الصلب على الخطأ، وهي على الصواب في هامش المخطوط، وفي(7/ 2) أثبت ما في المخطوط، إلا أن ما في مصدر التخريج أجود منه، فأثبته في هامش الصفحة، وفي (7/ 3)، و(12/ 1)، و(12/ 2)، و(13/ 3)، و(15/ 2): صوّب خطأ محضًا، وأثبت الخطأ في الهامش لينبه على ما في الأصل.

وفي (9/ 1)، و(11/ 1) صحَّح ألفاظًا، بناء على ما في مصادر التخريج، وفي (76/ 1) صحح خطأ في ابن سعد، وهذا من الفوائد التي ربما لن تتوفر له فرصة غير هذه ليتحفنا بها، وفي(99/ 2) استبدل موضعًا بآخر من مصدر التخريج لكونه على الصواب، وأثبت الخطأ في الهامش.

وفي (الجمهرة): في (63/ 1)، و(64/ 2)، و(65/ 4)، و(66/ 1) صوَّب أخطاء إما في الصلب وإما في الهامش، دون منهج مطرد في ذلك.

وفي (77/ 3)، و(80/ 2) صحح خطأ في (تاريخ بغداد)، وفي(85/ 3) صحح خطأ في (نسب قريش) لمصعب، وفي(90/ 1) صحح خطأ في (معجم) ياقوت.

(7)

ربط المخطوط بعضه بالبعض

من المهم أن يقوم المحقق بربط الكتاب بعضه بالبعض؛ لأنه بذلك ينيره للقارئ، ويدله على تفاصيل ما يتكلم عنه المؤلف في تضاعيف الكتاب المتفرقة، فلربما وزّع المصنف حديثه حول قضية ما في أكثر من موضع من كتابه، فيجمع المحقق بين هذه المواضع بربط بعضها بالبعض، فيسهل علينا الاهتداء إليها جميعها.

وقد فعل الشيخ ذلك في (الإمتاع)، فمرة يربط بما سلف؛ كما في(20/ 5)، و(49/ 5)، و(282/ 1)، و(332/ 3)، و(343/ 6)، و(414/ 3)، و(415/ 4)، وفي (307/ 1) يحيل على نص آية سلفت، ومرة يحيل على ما سيأتي كما في (320/ 4).

وفي (الجمهرة) فعل ذلك أيضًا، ففي(7/ 2) ربط بما سلف، وأحال على ما سيأتي، وانظر كذلك (12/ 4)، و(16/ 1)، و(16/ 4)، و(17/ 7)، و(66/ 1)، و(81/ 4)، و(90/ 3)، و(92/ 3)، و(92/ 4)، و(94/ 2)، و(97/ 3).

(8)

الإشارة إلى مصادر النص، والتي يعبر عنها البعض بذكر مناجم النص

يقوم كثير من المحققين المهرة بفهرسة الكتب التي تعد مصادر الكتاب الذي يريدون تحقيقه، كفهرسة عبد الفتاح الحلو لكتاب (البيان والتحصيل) لابن رُشد الجد (ت:520هـ) لأنه محتاج لذلك في تحقيق (النوادر والزيادات) لابن أبي زيد (ت:386هـ)، وكذلك يفعل أستاذنا محمد الدالي في جميع ما يحقق؛ وهذا مفيد جدًّا لزيادة بيان وتوضيح دلالة ما عناه بالرجوع إلى مصادره.

وذلك أنه ربما غمض على المحقق شيء بسبب اختصارالمؤلف من المصدر، فيتضح ذلك بالرجوع إلى مصدره، فنكون بذلك قد قابلنا نصوص الكتاب بمناجمها.

وقد فعل الشيخ ذلك فخرّج كثيرًا من نصوص (الإمتاع) من مصادرها؛ كابن سعد في (3/ 2)، (6/ 2)، (16/ 1)، (23/ 6)، (83/ 2)، وكابن هشام في(16/ 3)، (19/ 4)، و(19/ 5)، و(20/ 2)، و(23/ 6)، و(34/ 5)، و(50/ 4)، و(95/ 3).

غير أنه ترك تخريج بعض النقول مع نص المؤلف على المصدر؛ كما في (14)، و(20)، و(50)، و(72)، و(299)[1].

أما في (الجمهرة) فالأمر مختلف؛ لأنه أصل في بابه، ومصدر اعتمد عليه جُلُّ من أتى بعده، فيندر أن يكون له مصدر غير الرواية والمشافهة، غير أنه اعتمد على كتاب(نسب قريش) لعمّ المؤلف وهو مصعب، فخرج منه الشيخ بعض النصوص؛ كما في (60/ 1)، و(61/ 1)، و(60/ 2)،و(66/ 3)، و(71/ 1)، و(85/ 1).

(1) في هذه الصفحة عزا المقريزي (الدلائل) ثابت بن قاسم، والشيخ معذور في عدم التخريج؛ لأن الكتاب لم يكن طُبع إذ ذاك.

(٩)

من نقل عن المؤلف ممن أتى بعده

لا شك أننا إذا رصدنا من تأثر بهم المؤلف من خلال ربط الكتاب بمصادره، فإننا سندرك أثره فيمن بعده، وذلك إذا تتبعنا من نقل عنه واستفاد منه، ومن فائدة ذلك معرفة أهمية هذا الكتاب عند أهل الفنّ، فإذا كثر الناقلون عنه فهو عمدة، كما يدل على تمكن مؤلفه، وإتيانه بالجديد المفيد، وإذا قلّ الناقلون عنه فالعكس بالعكس.

ونظرًا إلى أن (الإمتاع) كتاب متأخِّر جدًّا بالنسبة لكتب السيرة، فإن الشيخ لم يعبأ بذكر من نقل عنه ممن أتى بعده، ولا غرو ألا يفعل، فالمهتمّ بالسيرة يعرف أن المحققين من علماء هذه الفن هم طبقة ابن سيد الناس (ت:671هـ) ومن عاصره، أما من أتوا بعدهم فهم عالة عليهم، نقلة منهم في الغالب، وليسوا من أهل النظر، فرصد من نقل عن (الإمتاع) ليس فيه كبير فائدة؛ لأن المقريزي له فضل الجمع والترتيب والتنسيق، ولا تُـذْكر له في السيرة آراء خاصة به.

بخلاف (الجمهرة) فهو أصل في بابه، ولا يكاد مؤلف بعده في الأنساب إلا اعتمد عليه ونقل منه، لذلك عُـني الشيخ برصدهم وتتبعهم، كما في (21/ 4)، و(49/ 4)، و(70/ 4)، و(74/ 4)، و(77/ 4)، و(79/ 3)، و(79/ 6)، و(81/ 1)، وجميع هوامش (81)، و(82/ 2).

(10)

الآيات

المفسرون عالة على السِّيريِّـين في معرفة أسباب نزول كثير من الآيات، وإذا أردت التأكد من ذلك، فانظر إلى عدد الآيات التي جلبها ابن إسحاق في (سيرته)، فهو يكاد يكون استوعب آي سورة البقرة وآل عمران، خصوصًا منها ما يتعلق باليهود والنصارى، لذلك من المعيب ألّا يولي محقق السيرة هذه الآيات عنايته، خصوصًا فهرستها، وإحالة كلام المؤلف على بعضه فيما يخص الحديث عنها.

وللأسف فإن الشيخ لم يصنع فهرسًا للآيات في الكتابين جميعا[1]، ولا أعرف دافعه لذلك، وهذا أمر لا يُتابَع الشيخ عليه.

ومع ذلك لم تخلُ خدمته للنص من عناية بما فيه من آيات، ففي (الإمتاع) خرَّج الآيات في الصلب، بوضع حاصرتين صغيرتين ضمّـنها اسم السورة ورقم الآية، كما في (15)، و(61)، و(79)، و(85)، و(86)، و(306)، و(414)، وهذه طريقة يرتضيها بعض المحققين، وتكون محمودة إذا كثرت الآيات في الكتاب لئلا تتضخم الهوامش، وفي (1/ 307) اكتفى بتخريجها في الهامش فقط، وفي (13) لم يخرج أوائل سورق العلق، فلعله اكتفى بشهرتها.

وفي (1/ 15) ذكر أنه لا يدري لم أفرد المؤلف هذه الآية المذكورة، فكأنه لم يفهم وجه استدلاله بها مفردة، وفي(85) أثبت نص الآية كاملة مع أن المؤلف اجتزأ ببعضها، ولعله فعل ذلك؛ لأنه رأى أن موضع الشاهد في الآية لم يتم بما اكتفى به المؤلف من الآية، وكذلك فعل في(1/ 86)، و(1/ 306)، و(1/ 414).

وأختم بأن الشيخ لم يتيسر له في عصره أن يرسم الآيات بالرسم العثماني، أما في وقتنا فمن الأولى تخريجها بالرسم العثماني، ومراعاة الرواية التي سار عليها المؤلف في كتابه إذا نص على ذلك.

---

(1) وكذلك سيرة ابن هشام لم يفهرس محققوها ما فيها من آيات.

أما (الجمهرة) فيكاد يخلو من الآيات، إلا النزر اليسير، الذي سار فيه الشيخ على ما وُصف من منهجه في (الإمتاع)، كما في (463).

(11)

الأحاديث

تخريجُ الآحاديث يقصد به التأكد أن هذا الكلام صدر من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من جهة، ومن جهة أخرى إن ثبت ذلك فما درجة هذه الحديث؟ والشيخ وقعتْ له بعض الأحاديث في (الإمتاع) ، فخرّجها من مصادرها؛ كما في (84/ 3).

وفي (189/ 1) خرجه من المصادر الثلاثة التي نص عليها المقريزي، وكان من المستحسن أن يفيدنا بخصوص اللفظ الذي ذكر المؤلف الحديث به لمن هو من بين هذه المصادر؟ أهو لأحدهم أم تواردوا كلهم على إخراجه بهذا اللفظ، كما أنه لم يحكم على الحديث.

وفي (190/ 2) خرج حديثًا من أحد مصدريه دون الآخر، والأكمل أن يخرجه منهما، وفي نفس الصفحة ترك تخريج حديث؛ اتكاء على تقدُّمه في الكتاب، ولم يشر إلى تقدُّمه، وليته فعل، وفي نفس الصفحة (190/ 5) زاد من المصدر في ألفاظ الحديث ما فيه إعانة على فهم المراد من النص، وإدراك الداعي إلى الاستدلال بالحديث.

وفي (193/ 2) حديث نصَّ المؤلف على أنه في الصحيحين، فخرجه الشيخ من (صحيح) البخاري (ت: 256هـ، أما (صحيح) مسلم (ت:261هـ) فاكتفى بتخريجه من شرح النووي (ت:676 هـ)، وهذا قد يكون مقبولًا فيما مضى، أما الآن وبعد أن تنافس كبار المهتمّين بالحديث في عصرنا في خدمة متون السُّنّة مجرّدة عن شروحها، وأخرجوها باختلاف رواياتها، فالأولى تخريج الأحاديث منها؛ لعنايتهم بما فيها من صنعة حديثية.

وأحبُّ أن أشير إلى أمر فعله الشيخ؛ وهو في نظري خطأ منهجي يقع فيه الكثير من المحقِّقين، ففي (58/ 4) ورد حديث نص المقريزي أنه في (مصنّف) ابن أبي شيبة (ت: 235هـ)، إلا أن الشيخ خرجه من مسند أحمد (ت: 241هـ)، والحديث طويل امتدّ إلى الصفحة التالية، فقام الشيخ بالمقارنة بين لفظه في (الإمتاع) وبينه في (المسند)، بل إنه في (59) زاد ألفاظًا على الحديث من (المسند)، ولم يعلل لفعله هذا.

وهذا أمر غير مقبول، فلو أنه فعل ذلك مع (مصنّف) ابن أبي شيبة، لما قبل منه، فكيف بمصدر آخر؛ لأنه من المعلوم أن لكتب الحديث روايات ونسخًا مختلفة، يقع الخلاف بينها في الألفاظ، فإن أراد التنبيه على اختلاف لفظ المؤلف مع لفظ مصدره في الهامش، فله ذلك[1]، أما أن يتم ذلك مع مصدر آخر فلا، فما يدرينا أن المقريزي ما أخرجه من (المصنّف) إلا لحاجة في نفسه لا يفي بها إلا لفظ (المصنّف)، وفي (3/ 58) حكم على الحديث المذكور، وبين درجته الحديثية.

(1) وقد فعل الشيخ ذلك بالفعل مع حديث مخرَّج في الصحيحين، فنبه في الهامش إلى فروق في الألفاظ بين نص المقريزي وبين صحيح مسلم. انظر (3/ 193)، و(4/ 193)، وحسنًا فعل أنه أثبت الفرق في الهامش لا في الصلب؛ لأن الصحيحين كذلك بين نسخها ورواياتها المختلفة فروق معروفة، ولا أدل عليها من نسخة اليونيني، فلعل المؤلف وقعتْ له نسخة لم تقع لمن حقق متني البخاري أو مسلم.

(12)

الأعلام

الحديث عن ترجمة الأعلام ذو شجون، والمحققون في هذه الخطوة شركاء متشاكسون؛ بعضهم محسن، وبعضهم ظالم للنص والعَلَم والقارئ، والكلام عن ضبط اسم العلم في صلب الكتاب يدخل في كلامنا عن ضبط النص المتقدم، وهو أمر ضروري؛ قال أبو إسحاق النَّجِيرَمي (ت: منتصف ق 4 هـ) : أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه[1].

أما ترجمة العلَم فهو أمر دون ضبطه في المرتبة والأهمية، والشيخ لم يسرِ على منهج واحد، فاقتصد مرة، وأحال على مصدر الترجمة مرة أخرى، واختار أعلامًا فترجمهم وأخرين تركهم، دون منهج مطَّرد؛ انظر مثلًا (71) ففيها أعلام كُثر ترجم لبعضهم وترك آخرين، والأولى أن يطرد المحقق على منهج واحد يبينه في المقدمة، من حيث آليّته في اختيار العلم دون غيره فيمن سيترجم لهم، والمنهج الذي سيترجم به لكل واحد منهم.

وبمطالعة (الإمتاع) نجد الشيخ يصوِّب اسم العلم من مصادر ترجمته (24/ 1)، ويزيدنا فائدة بتصحيحه لخطأ ورد في مصدر الترجمة؛ كما (24/ 4)، وترجمته جيدة مقتضبة للعلم في نفس الهامش، وكذلك في (24/ 3)، وأحال على ما سيأتي للتوسُّع في ترجمته من كلام المؤلف نفسه، ومن تراجمه المقتضبة التي تحمد له ما في (41/ 3)، و(49/ 3)، و(84/ 2)، و(98/ 2).

وأستغرب أنه ترجم لرجال الإسناد في غير ما موضع؛ مثل (41/ 3)، و(98/ 2)، ومن المستغرب أيضا أنه يذكر مصادر ترجمة العلم مرة؛ كما في(24/ 1)، و(24/ 4)، ويهمل ذلك مرة أخرى؛ كما في (25/ 3)، و(41/ 3)، و(49/ 3)، و(84/ 2)، وكذلك يؤخذ عليه ترجمة علم لا يحتاج لترجمة كصفية بنت عبد المطلب (ت:20هـ)- رضي الله عنها- كما أنه لما ترجم لها ذكر من أمور ترجمتها ما نحن إلى غيره أحوج، انظر(153/ 3).

(1) الإملاع، ص: 154، والنَّجِيرَمي هو: إبراهيم بن عبد الله، أديب بصري من النحاة، توفي: منتصف القرن الرابع. (إنباه الرواة للقِفْطي: 1/ 170، ط. الهيئة العامة المصرية للكتاب).

ومن جميل فعله تصحيحه اسم العلَم في المتن من مصادر ترجمته؛ كما في(24/ 1)، و(24/ 4)، وكذلك إحالته على ما سيأتي من كلام المؤلف في تحلية العلَم؛ كما في (25/ 3)، وأيضًا عدم قطعه بتحديد العلم المراد؛ كما في (71/ 4)، ومن ذلك تحليته للعلم بوصف اشتهر به - لم يذكره المؤلف- أكثر من شهرته باسمه وكنيته ونسبته؛ كما في (149/ 2).

ويحمد له ذكر الاختلاف الوارد في اسم العلَم المترجم في مصادر ترجمته، كما في (149/ 6)، وفي(150/ 4) أتحفنا بفائدة حول معنى اسم العلَم، وهذا من المُلَح، ومن المحمود أيضا نصه على عدم وجود ترجمة للعلم في المصادر؛ كما في (235/ 1)، و(271/ 1)، وفعله ذلك مع جلالة قدره يعلمنا التواضع وأنه لا كبير على العلم.

ولم يغادر هذا المنهج في (الجمهرة) قِيد أُنمُلة، وأحيلك على المواضع دون تعليق عليها؛ لأن ما قيل في (الإمتاع) يقال فيها تمامًا، إلا ما كان من الإشارة إلى إطالته في الترجمة مما لم يعودنا عليه؛ كما في(79/ 2)، وإلى زيادته في مصادر ترجمة العلم؛ كما في (95/ 4)، والطريف أنه علم مالكي.

ولا يفوتني إبداء الإعجاب بصنيعه وإكبار فعله عندما ذكر فروق النسخ في قراءة اسم العلم، ورجَّح بينها واختار بعد أن علل، كما في(92/ 1)، والأعجب من ذلك ما في (98/ 1) وهو مراعاته لفروق النسخ في قراءة نسبة العلَم، أهو التَيْمي أم التَّمِيمي؟ فإن تكن الأولى هي الصواب فلعله فلان، وإن تكن الأخرى فلعله فلان، وهذا أقصى ما يرجى من الدقة والتمحيص، وتحري الصواب في فهم مراد المؤلف من كلامه، كيف لا؟ وهو ابن بَجْدتها كما قيل.

الأشعار

الشيخ إمام الشعر في هذا العصر غير مدافَع[1] ، وهو لعمري كما قيل: جُذيله المحكك وعُذيقه المرجب، يشهد له بذلك من جالسه، أو سمع تسجيلاته، أو اطّلع على تحقيقاته، لا سيما منها (طبقات ابن سلّام (ت: 224هـ)، وقد تفنن في تحقيقه للكتابين، فأجاد وأفاد، وبلغ الغاية في الإتقان، وأتى بما لا مزيد عليه، إلا أنه لم يذكر بحور الشعر، ولم يخرج بعضها من مصادرها.

ففي (الإمتاع) أحسن ضبط الأبيات؛ كما في(72)، و(379)، وفي(80/ 4) استبدل لفظة (جبريل) بجبرئيل، لأجل الوزن، ونبّه إلى أنه بحث عن البيت في ديوان الشاعر، وفي كتب السيرة، فلم يقف عليه، وفي(427) ضبط وشرح وصوَّبَ.

وفي (96/ 5) ضبط الأبيات ولم يخرِّجها، وغيّر لفظة بأخرى، وذكر رواية أخرى لشطر أحد هذه الأبيات، كل ذلك دون ذكر مصدر، فهل كان - رحمه الله - يُعمِّي بذلك؟ لا أستبعد[2]، وقد ذكرتُ خلافه مع دار النشر، وعلى كل فالشيخ إمام في هذا الفن، لا أشكُّ أنه لاحقٌ بالأئمة الأقدمين في علمهم وتحصيلهم وجمعهم، فلا يناقشه مثلي ولا يعترض عليه، إلا أن ذلك لا يسوغ لغيره ممن لم يبلغ شأوه[3].

وفي (221/ 4) ذكر أنه لم يجد هذا الشعر في مصدر، ولا يدري ما هو؛ إشارة إلى ركاكة وزنه، وفي (222و223/ 1) زاد بيتين من (صحيح) البخاري، وفي (315/ 2) ضبط الأبيات، وقابلها بما في الطبري، وذكر فرق الرواية بينهما، وفي(316/ 1) أثبت بعد الضبط ما في الطبري؛ لأنه أجود مما في الأصل، وجعل ما في الأصل في الهامش.

أما (الجمهرة) فالكلام على جهد الشيخ - فيما وقع من الكتاب من شعر- يحتاج إلى رسالة علمية، كيف لا والشيخ ذكر في المقدمة (ص:7 بتصرف) أن مما يميز كتاب الزبير ما ساقه فيه من شعر كثير جدًّا، لايوجد في غيره من كتب الأخبار والشعر، وروى قصائد طوال لشعراء ليس عندنا من أخبارهم شيء، فشعر الكتاب وأخباره تضيء لنا تاريخ الشعر في القرنين الأول والثاني الهجريين.

---

(1) ومثله النفاخ والبهبيتي والميمني والطاهر بن عاشور، والشنقيطي صاحب الأضواء. والحكم على هؤلاء من خلال مؤلفاتهم، وإلا ففي الأُمَّة من أمثالهم كثير.

(2) كما كان يفعل الميمني لتعرضه للسطو على جهده من قبل غيره من المحققين. (انظر سمط اللآلي).

(3) يذكر لنا أستاذنا الدالي عن شيخه النفاخ -علامة الشام- أنه إذا روجع ونوقش في مسألة من مسائل علم التحقيق لمحمود شاكر فيها منهج أو طريقة، والنفاخ على خلافه فيها ولايرتضي صنيعه، فإنه يقول: لا يفعلها إلا فلان، يعني الشيخ شاكر، بمعنى أنها وإن لم تكن مقبولة في الصناعة العلمية، إلا أن محمود شاكر لا يناقش في هذه الأمور لإمامته.

وأنت إذا قلَّبْتَ أي صفحة من صفحات الكتاب وجدت هوامشها مسوَّدة بالجديد والمفيد مما فيه شرح ومقابلة وربط بمصادر وذكر لأخبار وكل هذه المسائل، اختزلت في البيت في كلمة أو كلمتين، فقام الشيخ بتفكيكها وتحليلها، وغير ذلك كثير جدًّا.

وأحيلك على صفحة واحدة فقط لتستدل بها على ما وراءها؛ كما في (91) ففيها ثلاثة هوامش مملوءة بضبط الكلمات وشرحها، ومقابلتها على ما في (معجم) ياقوت و(اللسان) و(المحكم)، وإثبات فروق النسخ في ألفاظ الأبيات، والترجيح بينها مع التعليل، والاستعانة بالمصادر في ذلك، ثم ذكر لنا خبر أمِّ رجل نُسب إليها في البيت، وأثبت ما في هوامش النسخ من فوائد معينة لفهم الأبيات، فانظر كيف صنع كل ذلك في صفحة واحدة، وعلى غرار ذلك أتتْ صفحات الكتاب كله، لا شكّ أنّ تحقيق هذا الكتاب عمدة في الإتقان المرجو في خدمة الشعر الوارد في المخطوطات، ومعروف أنّ كتب السيرة يرد فيها الشعر كثيرًا.

(14)

المواضع

اهـتم الشـيخ بضـبط المواضـع وعرفهـا، ولم يعـز لمصـدر في الغالـب، كـما في(الإمتـاع) (1/ 2)، و(49/ 1)، و(63/ 3)، و(66/ 1)، و(78/ 1)، و(72/ 2)، و(74/ 4)، (93/ 4).

وما يزال الشيخ يُخجلك بتواضعه الجمّ عندما يكثر من استخدام لا أدري عـلى عـادة الكبـار[1]، ثـم يجتهد في فهم المراد دون جـزم بـما ذكـر، كـما في (62/ 2)، وكـذلك فعـل في (325/ 3)، وعـدم المعرفـة مستلزم لترك الضبط؛ لأن الضبط حينئذ اجتهاد؛ حيث لا يحمد الاجتهاد.

ولم يزد على ذلك في (الجمهرة)، ومن الجميل تنبيهه على فروق النسخ في ضبط الموضع، ثم اختـار مـن هذه الفروق ورجح ضبط ما في النسخة الأم، وإن كان مخالفًا للبكري؛ كما في(74/ 1)، وفي (191/ 5)، و(217/ 1)، و(217/ 2) كعادته ضبط وعرف ولم يذكر مصـدرًا، فلعلهـا طريقـة ارتضـاها، ولا يتـابَع عليها.

---

(1) الغريب أن الشيخ ضبط الموضع (التَّجبار)، بفتح التاء، ولعلها أن تكون مكسورة أو مضمومة، فكان الأولى التوقف عن ضبطها وتركها مهملة، إلا أن تكون مضبوطة في المخطوطات، ومع ذلك فينبغي الإشارة إلى أنه وجدها كذلك بالأصل.

(15)

الأنساب

علم النسب لصيق جدًّا بالسيرة، لاسيما ما يتعلق بعمود النسب النبوي، ونسب صحابته من المهاجرين والأنصار، والشيخ لم يهمل خدمة هذا الجانب في جميع ما حققه من كتب.

ففي (الإمتاع) (125) أضاف حرفًا بين معقوفتين في صلب الكتاب؛ ليضبط النسب بالعبارة، وفعله غاية في الضبط، ولكن حقه أن يُجعل في الهامش لا في الصلب، وضبَط النسب وعرف بصاحبه كما في (136/ 4)، وفي (160/ 5)، وفي (160/ 6) أحال على كلام للمؤلف سيأتي بخصوص ذات النسب، إلا أنه مطوَّل، ثم بحث في الهامش، وأطال النفس في تحقيق مسألة متعلقة بنسب العلَم المترجم له.

وفي (162/ 2) ضبط بناء على ما في المصادر، وترك ضبط النسختين، ثم أورد جميع ما في المصادر من الخلاف في ضبطه، وعلق في (194/ 5) على سبيل الاحتمال ولم يجزم، على عادة الأكابر، بل أعقب استشكاله بقوله: لا أدري ما يكون هذا.

وفي (342/ 3) استبدل النسب الذي ذكره المؤلِّف بالنسب الصحيح كما هو في المصادر، وفعل ذلك في صلب الكتاب، وحقه أن يكون في الهامش محافظة على المخطوط، وإن كان خطأ، وعلل لنا تصحيحه لهذا النسب بأنه لم يجده منسوبًا عند غيره بالصورة التي فعلها المقريزي.

وفي (الجمهرة) وهو أصل في بابته في علم النسب، نقل عنه كل من أتى بعده، كما بينته قبلُ، فقام الشيخ بضبط الأنساب وعرف بمن لم يتعرض لهم المصنف، وذكر فروق النسخ في قراءة النسب، سواء أكانت تتوافق مع المصادر أم لا، ثم رجح ما في النسخة؛ لأنه على الصواب عنده؛ كما في (14/ 2).

وكعادته يعترف بعدم المعرفة، ويضع احتمالات لما قصده المؤلف، ولا يقطع بشيء (17/ 6)، وفي (20/ 3) ضبط وعرف ورجع لكتب النسب والمعاجم ودواوين الشعر، وفي(21/ 3) ضبط على ما في المصادر، واطّرح ضبط الأصل، وقال عبارة جميلة: تبعت ما صرح به الضابط- يعني صاحب القاموس- على ما تبهمه النسخ.

وفي(23/ 3) ذكر من المصادر ما يُميَّز به هذا العلم المذكور عمن يشتبه به، زيادة في الإيضاح، وفي (24/ 3)، و(31/ 5) صوَّب ما في المصادر؛ بناء على ما في المخطوط، وفي (26/ 3) ضبط النسب وعرف به في الهامش، وذكر بعض ما يتصل به من فوائد وملح.

(16)

خاتمة

بعد هذا التطواف في الكتابين المباركين، واستعراض شيء من الجهد المشكور المبذول من الشيخ- رحمه الله - أرجو أن أكون قد أجبتُ على السؤال الذي طرحته في التمهيد، وأنت أخي الكريم ستجد- إذا تتبعتَ الخطوات المذكورة، وكيف تعاطى الشيخ معها- أنك بين يدي أستاذ عظيم تتعلم منه صنعة التحقيق، وإنْ لم تلقَه أو تصحبْه.

وبهذا أكون قد أوضحت لك طريقا واضح الصُوى، بادي المنارات، ستبلغ -ولاريب -إن سلكته إلى بغيتك في تحقيق مخطوطات السيرة - بل إي مخطوط كان، بغض النظر عن فنه-تحقيقا مرضيا، وما عليك إلا أن تحذو حذوه، وتلزم غرزه، وتترسم خطاه، في جل ما فعل، إزاء كل خطوة بينتها لك فيما سلف.

ولا يفوتني أن أشكر اللجنة المنظمة-على كرم الضيافة وطيب الاستقبال وحسن الوفادة والخلق وتوطئة الأكناف- ممثلة بمؤسسة الفرقان العريقة بقيادة الشاب الخلوق أخي الأستاذ صالح شهرزوي ، ومساعده النشط ذي الأدب الجم والخلق الرفيع أخي الأستاذ محمد دريويش ، وبمؤسسة دار الحديث الحسنية وعلى رأسهم العالم العامل المتواضع أخي وقرة عيني أد عبدالحميد عشاق، فجزاهم الله خيرا، وحفظ الله الجميع ورعاه ووفقهم لما يحبه ويرضاه، وجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادروالمراجع

-**الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،** خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط. الرابعة عشرة، 1999 م.

-**الإلماع إلى أصول الرواية والسماع،** عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى.

-**إمتاع الإسماع بما للرسول -صلى الله عليه وسلم- من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع،** تحقيق محمود محمد شاكر، المقريزي، أحمد بن علي(845هـ)، لجنة التأليف والترجمة، 1941.

-**تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث،** الصادق الغرياني، ط.الثانية، 1996م، طبعة خاصة.

-**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (463هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ-1983م.

-**جمهرة نسب قريش وأخبارها،** للزبير بن بكار(ت:256هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ.

-**حاشية الصاوي، أحمد بن محمد(1241هـ) على الشرح الصغير على أقرب المسالك،** عيسى البابي الحلبي.

-**السيرة النبوية** لابن هشام، عبدالملك بن هشام(213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، أوقاف قطر بصف جديد، مجلد واحد.

-**شيخ العربية وحامل لوائها، أبو فهر محمود محمد شاكر بين الدرس الأدبي والتحقيق،** محمود إبراهيم الرضواني، الخانجي.

-**غاية النهاية في طبقات القراء،** ابن الجزري، محمد بن محمد(833هـ)، تحقيق:برجستراسر، تصوير دار الكتب العلميةط.الثالثة، 1982م.

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي،** للرامَهُرْمُزِي، الحسن بن عبدالرحمن(360)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة، 1404هـ.

- **المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار،** أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات، ط. الأولى.

-**وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان،** ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد(681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، تصوير.

-**نهاية المطلب في دراية المذهب،** إمام الحرمين الجويني، عبدالملك بن عبدالله (478هـ)، تحقيق: عبدالعظيم الديب، أوقاف قطر، ط. الأولى، 2007م.

-**إنباه الرواة على أنباء النحاة،** القِفْطي، علي بن يوسف(646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1981م.

- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**(356هـ)، لأبي عبيد لبكري، عبدالله بن عبدالعزيز(487هـ)، تحقيق الميمني، دار الكتب العلمية تصوير.